رسالة النور
سبتمبر 2024
600

اللاجئون.. أهلا بكم ولكن..

ملف العدد

اللاجئون.. حقوق وواجبات

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة: د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير: حسني ميلاد

مدير التحرير: جيهان عيد

تصميم غلاف وداخلي: إيزيس عطية

تحرير ومراجعة لغوية: جرجس صبحي

العدد
600

مصر.. أمن وسلام وترحيب 3

كيف تدعم منظمات المجتمع المدني اللاجئين في مصر؟ 16

اللاجئون.. حقوق وواجبات 5

الإعلام وقضايا اللاجئين 18

اللاجئون في مصر 8

أجيال العصر الرقمي 20

السياسات الحكومية في مجال خدمة اللاجئين 14

النساء والعمل المنزلي 22

بقلم

رئيس مجلس الإدارة

د. ق. أندريه زكي

مصر..

أمن وسلام وترحيب

بات عالمنا المعاصر يعاني من عدة أزمات واضطرابات، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي، هذه الأزمات اضطرت كثيرين أن يرحلوا عن بلدانهم، في لحظة إنسانية مأساوية، إذ كان الرحيل اختيارًا مرًا وقرارًا صعبًا، حيث تركوا بيوتهم وأرضهم وأعمالهم وهم لا يعرفون متى سيرجعون!

منهم من جاء إلى بلدنا مصر طلبًا للجوء والحماية وبحثًا عن الطمأنينة والسلام، وسعيًا نحو الاستقرار، هؤلاء جاءوا بالآلاف من سورية والسودان وليبيا وغيرها، واستقبلتهم مصر -حكومة وشعبًا- بكثير من الترحاب، حسب عهد المصريين بكل لاجئ وغريب.

إنني كثيرًا ما أتساءل: لماذا مصر التي يفكر كثيرون في اللجوء إليها من بين دول المنطقة؟ وأجد أنني لا أحتاج إلى عناء التفكير ومشقة البحث، حيث تحضر الإجابة في ذهني سريعًا، فمصر كانت ومازالت وستكون -بنعمة الله- الملاذ الآمن لكل من يبحثون عن الأمان والطمأنينة والسلام، فمنذ أكثر من عشرين قرنًا من الزمان جاء إليها السيد المسيح لاجئًا يبحث عن الأمان، واحتضنته أرض مصر في كثير من قراها ومدنها، ومنها عاد إلى وطنه سالمًا آمنًا.

وفي مصر أيضًا عاش، ومر عليها، الكثير من الرسل والأنبياء والصالحين في أمن وسلام، وارتبطوا بعلاقات طيبة مع المصريين الذين رحبوا بهم واستقبلوهم استقبالًا حسنًا وطيبًا.

ومن الناحية المادية فإن مصر، ورغم المعاناة الاقتصادية ومن تجلياتها ارتفاع الأسعار، تظل من الدول المعقولة نسبيًا في الأسعار والمصروفات.

وعلى أية حال فإنني أرى أن المجتمع الدولي مسؤول، الدول والكيانات الدولية، وأن الجميع في مصر عليه مسؤولية كبيرة تجاه اللاجئين، حتى يعودوا سالمين إلى بلدانهم، من منطلق إنساني أولًا وأخيرًا خاصةً وأننا نعيش في عالم إنساني مشترك، يعاني سكانه من ضغوط متنوعة، ويواجه تحديات اقتصادية واجتماعية.

ويبقى التأكيد على أن صناعة السلام تحتاج إلى قوة، والسلام هنا ليس غيابًا للحرب، بل هو حالة ازدهار وطمأنينة، لأن صناعة السلام قوة عظيمة، والقوي هو من يستطيع أن يصنع سلامًا.

إنني أصلي أن يعود اللاجئون إلى بلادهم، وأصلي اليوم لأجل كل الذين هربوا من تحديات متنوعة (أيًا كانت هذه التحديات) حتى تحين فرصة العودة للوطن، في دفء وسلام وطمأنينة، فكما عاد السيد المسيح لوطنه، نصلي لعودة كل اللاجئين، ونصلي أيضًا لعودة الجميع إلى الأمل والرجاء.

اللاجئون.. أهلا بكم ولكن..

تُمثل قضية اللاجئين واحدة من أبرز القضايا التي فرضت نفسها مؤخرًا على المجتمع المصري، خاصة وأن عددهم أخذ في الزيادة خلال السنوات القليلة الماضية، في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية يواجهها المصريون.

في هذا الإطار يأتي ملف العدد الجديد من "رسالة النور" الذي يناقش قضية اللاجئين من عدة زوايا، في مقدمتها اللجوء كحق إنساني وإن تبعته بعض المشكلات الاجتماعية، ونعرض لبعض الأرقام والإحصائيات الخاصة باللاجئين في مصر، وأجرى محرر المجلة حوارًا مع لاجئة سودانية.

وفي الملف أيضًا نعرض لقصص نجاح بعض اللاجئين الذين بدأوا حياة جديدة في مصر، ونقرأ السياسات الحكومية تجاه اللاجئين ودعم اندماجهم في المجتمع، ودور المجتمع المدني في خدمة اللاجئين، ونعرض لبعض الدراسات الإعلامية التي عنيت بمناقشة قضايا اللاجئين وبعض صور معاناتهم، ونختتم الملف بحقوق اللاجئين وواجباتهم.

أعد الملف:

أحمد مصطفى علي- أميرة عبد الفتاح- أمنية فوزي- فريد إدوار- محمد بربر- محمد وائل- كريستينا عادل- هبة جلال

تحرير:

د. رامي عطا صديق

اللاجئون.. حقوق وواجبات

د. رامي عطا صديق

منذ عدة سنوات أصبحت قضية اللاجئين واحدة من أبرز القضايا الخاصة بالمجتمع المصري، نتابعها في الصحف وفي غيرها وسائل الإعلام، فضلًا عن شبكات التواصل الاجتماعي، والأحاديث المباشرة في الجلسات العائلية ولقاءات الأصدقاء والزملاء، وإذا كنا نظهر التعاطف معهم ونتمنى عودتهم لبلادهم آمنين سالمين، فإن الحديث لا يخلو من إظهار القلق على وجود اللاجئين بهذا العدد الكبير، في ظل معاناة المصريين مؤخرًا من بعض الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

فإن وجود اللاجئين في مصر بهذه الأعداد أدى إلى بعض المشكلات مثل ارتفاع أسعار الإيجار الجديد على سبيل المثال في بعض المناطق التي شهدت إقبالًا من قبل اللاجئين، حتى أنه انتشرت "نكتة" على شبكات التواصل الاجتماعي، فيها المصريون يخاطبون اللاجئين ويطلبون منهم أن يسمحوا لهم، أي أن يسمح اللاجئون للمصريين، بأن يعيشوا في مصر!

حقيقة الأمر أنه على الأجهزة الحكومية، والمؤسسات الدينية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، من جمعيات ومؤسسات أهلية، دور وواجب في مجال حماية اللاجئين من بعض المشكلات التي قد يتعرضون لها مثل التمييز والتنمر وكافة أشكال التعصب، وتقديم الخدمات المناسبة لهم، حتى يعيشوا بكرامة وشكل لائق. وإذا كان الحديث عن حقوق اللاجئين التي يجب أن يتمتعوا بها أمرًا واجبًا، فمن جانب آخر ينبغي الحديث عن الواجبات التي يجب أن يلتزموا بها، وهو حديث موجَّه للكل، مواطنين ولاجئين.

فمن حق اللاجئين العيش في أمن وطمأنينة وسلام، والإقامة في مسكن لائق، والمأكل والمشرب، وحق التعليم، وغير ذلك من احتياجات أساسية وحقوق إنسانية، نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية.

وفي المقابل هناك أيضًا واجبات والتزامات يجب أن يتنبه لها اللاجئون، ربما في مقدمتها احترام عادات المجتمع وتقاليده، واحترام قوانينه وحفظ نظامه، والبعد عن ممارسة السياسة على أرض مصر.

هنا يتعين على وسائل الإعلام، من جرائد ومجلات ومحطات إذاعية وقنوات تليفزيونية بالإضافة إلى غيرها من شبكات التواصل الاجتماعي، فضلًا عن منظمات المجتمع الدولي، أن تقوم بواجبها ودورها فيما يتعلق بنشر الوعي بين المواطنين المصريين والإخوة اللاجئين –على حد سواء– من حيث نشر ثقافة الحقوق والواجبات.

وكلنا أمل أن يعود السلام والاستقرار في كل مناطق الحرب والصراع، وأن يعود اللاجئون إلى بلدانهم، وهم يذكرون مصر والمصريين بكل الخير، لأنها مصر ومن ألقابها "أم الدنيا".

اللجوء... حق إنساني، ولكن

أحمد مصطفى علي

تتزايد حدة المعاناة الإنسانية التي يواجهها اللاجئون في مصر، مقرونة بما يعانيه المصريون أنفسهم من أزمات اقتصادية وضغوط اجتماعية، فكان انقسام المصريين بين الترحيب باللاجئين أو رفضهم.

اقترن وجودهم بمضاعفة إيجارات الشقق السكنية، والتنافس على المشروعات الاقتصادية، والتخوف من استنزاف الموارد والبنية التحتية، والتأثير على ارتفاع الأسعار ونقص الخدمات والسلع، وتزايد مشكلات الكهرباء، والشكوك تجاه العمل في الاقتصاد غير الرسمي وتهريب العملة، وأيضًا الصدام الثقافي والاجتماعي.

يرى فريق من المصريين أهمية احتضان اللاجئين مراعاة لظروفهم الإنسانية، وأيضًا مكانة مصر الحضارية، وهويتها، وأهمية التأثير الثقافي وعلاقته بالأمن القومي، وإمكانية دمجهم بالمجتمع، ودعمهم للاقتصاد.

•رئيس الوزراء:

مصر تستضيف أكثر من ٩ ملايين لاجئ يكلفون الدولة أكثر من ١٠ مليارات دولار.

انتقال القضية إلى المستوى الرسمي

أعلن رئيس الوزراء أن مصر تستضيف أكثر من ٩ ملايين لاجئ يكلفون الدولة أكثر من ١٠ مليارات دولار، وبسبب الأزمة الاقتصادية فرضت الدولة رسومًا تقدر بألف دولار مقابل الإقامة، كأمر شائع بمعظم الدول.

الأمر الذي فاقم الحقوق الإنسانية، إذ لم تكن هناك مقدرة لدى الكثير من اللاجئين، وأيضًا بطء إجراءات الدعم الذي تمنحه مفوضية اللاجئين، مما اضطرهم للهروب من مطارات الأمن وتعرض العشرات للحوادث، مما تسبب بانتقادات منظمة العفو الدولية، التي ردت عليها السفيرة نائلة جبر بنفي وجود إجراءات تعسفية، وأن الأمر يتعلق بحماية السيادة، خصوصًا وأنه سبق الإعلان عن طلب تسوية الأوضاع القانونية للإقامة.

تحديات يواجهها اللاجئون

مثل العمل والصحة وتعليم الأبناء، وغلاء المعيشة، وصعوبة الحصول على الحقوق الإنسانية والخدمات، والإجراءات البيروقراطية التي لم يعتادوا عليها، وأيضًا صعوبات قانونية، وتمييز اجتماعي أحيانًا، فضلًا عن المعاناة النفسية.

اهتمام الباحثين المصريين

اهتم الباحثون المصريون بقضية اللاجئين، ومنهم الدكتور أحمد عثمان وقدم برنامجًا علاجيًا للحد من اضطراب ما بعد الصدمة لدى أطفال اللاجئين السوريين في مصر، وذكر أن عدم العلاج سيؤدي إلى مخاطر مستقبلية.

وقدم الدكتور محمد خضر دارسة عن مفوضية اللاجئين وكيف يتشكل واقع اللاجئين بين المسؤولية الاجتماعية، وخطة الاستجابة للدولة المصرية والتي تميزت بالتسجيل والتوجيه والتنسيق، ولكن وجدت تحديات جسيمة كعدم توافر الحلول الدائمة والعادلة ومشكلات الحماية والتمويل وإعادة التوطين وعدم تأمين الاحتياجات الأساسية وغياب إدماج اللاجئين.

وطالبت الدكتورة رغدة البهي في دراستها عن أدوات وسياسات مواجهة أزمات اللاجئين بصفة عامة، باستغلال التقنية والتكنولوجيا في توفير التعليم عن بعد، وتسهيل دمج الأطفال والشباب النازحين في التعليم الرسمي، وتعزيز الهوية الرقمية ذاتية السيادة، والترويج للتعددية الثقافية.

حالة عابرة

التقيت ب "م. ق" قاض سوداني تعرض للاعتقال بواسطة قوات الدعم السريع في الخرطوم، لا لشيء إلا لكونه يمثل الدولة، ومن ثم حضر للجوء ولكن اضطر للعودة للسودان وبمكان بعيد جدًا عن العاصمة ولكن آمن نسبيًا، بسبب تأخر رد المفوضية، واضطر أيضًا لترك أولاده بالقاهرة لاستكمال تعليمهم، وهو ممتن لحفاوة المصريين، وأيضًا صعوبات واجهها حين فكر في تعليم الإنجليزية التي يحترفها لطلاب مصريين وتضرر المدرسين الخصوصيين.

• تلتزم مصر بدعم حماية اللاجئين، بموجب مشاركتها في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين ١٩٥١ وبروتوكولها ١٩٦٧.

تتعاون مصر مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتوفير خدمات صحية وتعليمية لهم.

آراء الخبراء الراصدين تجاه انقسامات المصريين

يقول الدكتور محمود فرغلي عضو اتحاد كتاب مصر: تظل القيمة التاريخية لمصر رهينة بقدرتها على الامتصاص واستيعاب مختلف النازحين القادمين إليها عبر التاريخ ومن مختلف الجهات، فسرعان ما تطبع هؤلاء النازحون بطابعها المصري المنفتح على الآخر، فقد صيغت الهوية المصرية عبر تاريخها من عناصر وأعراق مختلفة استطاعت مصر بقدرتها العجيبة أن تدمجهم في نسيج الحياة المصرية دون شعور بالدونية أو الفوقية.

وعليه أرى أن قضية النازحين متعددة الجوانب والأبعاد سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ولعل أخطرها البعد الاجتماعي حيث لم يحدث في مصر أن عزلت النازحين إليها أو جعلتهم في مخيمات خاصة بهم على النحو الذي نراه في كثير من البلدان العربية والأجنبية.

أهمية الاستيعاب

ويوضح: ربما كانت الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها مصر هي التي زادت من أهمية قضية النازحين، لكن معالجة الأمر في أطر قانونية وإنسانية من شأنه أن يدمج

مختلف الأعراق في نسيج الحياة المصرية المنفتحة على الآخر.

عملية تقنين

ويضيف: أرى أن استيعاب النازحين أمر ممكن مع ضرورة ضبطه وتقنينه في إطار الفائدة المتبادلة بعيدًا عن الشحن المعنوي مع أو ضد، وفي إطار عملية تقنين بعيدة عن الإجحاف أو الاستغلال.

كل المجتمعات معرضة للكوارث والحروب برغبتها أو برغبة غيرها

يضيف الدكتور سعيد أحمد أبوضيف، أستاذ الترجمة بكلية الآداب جامعة أسيوط: حق اللجوء الإنساني وما يعرف بقضية اللاجئين، يقع ضمن حقوق الإنسان على المستوى الدولي وأيضًا الأخلاقي، فكل المجتمعات معرضة للكوارث الطبيعية والحروب البشرية برغبتها أو برغبة غيرها، خصوصًا أن العالم يعيش حاليًا حالة من عدم الاستقرار غير المسبوقة على الصعيد الدولي والإنساني والأخلاقي، وهنا تراني أتبنى مقولة الأمين العام للأمم المتحدة "على حق جميع البشر للعيش بسلام، ويجب أن نعمل -بجدية- أكبر من أجل السلام في كل مكان".

ومن الطبيعي أن حال حدوث النزاعات والصراعات والكوارث يلجأ الناس إلى الدول المجاورة كلاجئين وهذا -من وجهة نظري- حق أصيل للبشر، وأن على المجتمعات المهاجرين إليها أن تتقبلهم وتأويهم وتقدم لهم المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء وكساء.

ما يحدث من بقايا ما بعد الاستعمار

لكن، وبسبب تشابك المصالح وتعقد السياسيات والمخططات الاستعمارية من بقايا عصر ما بعد الاستعمار، وخاصة الاستعمار الفكري الوجودي، نجد مجتمعات تابعة ليس لها قدرة على التحرر واتخاذ قراراتها، وهنا تظهر بعض الأصوات من داخل هذه المجتمعات التابعة يدعون إلى الكف عن استقبال اللاجئين والمهاجرين على أنهم يشكلون أعباء مالية أو أمنية على المجتمعات المستضيفة لهم، ومثل هذه المجتمعات إنما تستخدم ورقة اللاجئين كأوراق اللعب والضغط من أجل مكاسب في أغلب الأحيان نفعية لقلة منتفعة لا تمثل جموع المجتمع.

احتواؤهم من أهم مقومات الأمن القومي المصري

وقضية اللاجئين وخاصةً ممن تربطنا بهم علاقات قوية كاللاجئين السودانيين في مصر، وهم نتيجة للحرب الأهلية الطاحنة في السودان، فإنني أرى أن لهم رباطًا وذمة مع المجتمع المصري، الذي يجب أن يحتويهم ويقدم لهم كل الدعم والمساندة وهذا من أهم مقومات الأمن القومي المصري لأن السودان تمثل عمقًا استراتيجيًا ودفاعيًا لمصر، ويجب ألا ينسى من ينادي بخلاف ذلك أن مصر والسودان وطن واحد، وقومية واحدة.

القوة البشرية اللاجئة قوة اقتصادية

ويختتم الدكتور سعيد أبو ضيف قائلًا: علينا أن نتذكر أن -في معظم الأحيان- تمثل هذه القوى البشرية اللاجئة قوة اقتصادية من الأيدي العاملة -كما هو الحال- في حالات اللجوء إلى أمريكا أو كندا، وبالمثل تعمل القوى العاملة اللاجئة من السوريين إلى مصر على التغلغل في الاقتصاد وإنشاء المشروعات الاقتصادية، وهذا يتناقض مع من يدعي أن المهاجرين السوريين يمثلون عبئًا اقتصاديًا، ولذلك فإن هذه القضية لا يجب المزايدة عليها.

لا يمكننا أن نتخلى عن أشقائنا، ولكن

أما الدكتورة فاطمة الخياط وكيل وزارة التضامن السابق، ومؤسس وشريك منظمات مجتمع مدني، فتقول: قضية اللاجئين من القضايا التي تتسم بالحساسية.. حيث إننا لا يمكن أن نتخلى عن أشقائنا العرب في أزماتهم.. ونرحب بوجودهم.. ولكن نظرًا لتضاعف عددهم، كما أن مصر من الدول ذات الكثافة السكانية والأمور الاقتصادية ليست جيدة، أتمنى من الرئيس عبد الفتاح السيسي أن يوجه الجهات التشريعية باتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية والحازمة بشأن دخول اللاجئين، وأيضًا النظر في اتجاهاتهم السياسية والدينية، كتطرُّف نحن في غنى عنه، وأيضًا بشأن تواجدهم ومعيشتهم على أرض مصر حتى لا يضار المواطن المصري وتصعب معيشته على أرض وطنه.. فالتعليم المجاني يجب أن يكون للمصريين فقط.. والدعم للمصريين دون غيرهم.. فلا ضرر ولا ضرار.. إنما هي إجراءات حماية للوطن والمواطن، وكذلك في ظل الظروف الحالية.

لا توجد تشريعات واضحة للتعامل مع اللاجئين

الناقد والكاتب علي عبد الرازق: يرى أن اللاجئ شخص أجبر على ترك بلده لأسباب الحرب أو العنف أو الاضطهاد مع عدم قدرته على العودة أو الخوف من ذلك، وهذا يضعنا أمام حق الحياة الكريمة الآمنة لجميع البشر الذي يوجب على كل دولة أن تستضيف اللاجئين طبقًا لميثاق الأمم المتحدة.

ويضيف: إذا كان لدينا في مصر ثمة تحديات ومشكلات في التعامل مع اللاجئين فجزء كبير منها ناتج عن عدم وجود تشريعات واضحة تقنن أوضاع اللاجئين وتضبط تعاملاتهم على أسس من المساواة والعدل ليكونوا متعاونين.

ينبغي أن نسأل أنفسنا

ويقول: لطالما عُرف المجتمع المصري بقدرته على الامتصاص والقبول، ولكن علينا جميعًا -شعبًا وحكومة ولاجئين- أن نسعى لحياة آمنة مستقرة للجميع في ظل روح المحبة والإخاء وطرد أي أفكار سامة دخيلة على هذا المجتمع السمح. ومن ثم يثير ذلك عدة تساؤلات ينبغي أن نواجه بها أنفسنا، وهي: ماذا لو كنت لاجئًا؟ ماذا لو كنت مستضيفًا؟

مطالب للحكومة وأيضًا للاجئين

ويختتم الكاتب علي عبد الرازق بطرح مطالب وتوصيات للحكومة والأجهزة المعنية، وأيضًا مطالب للاجئين، وفي ذلك: على الحكومة المصرية أن تتخذ إجراءات لمواجهة خطاب الكراهية تجاه اللاجئين، وضع خطط وبرامج لدمج اللاجئين في المجتمع واستغلال قدراتهم وكفاءاتهم في تنمية المجتمع والاقتصاد، التوعية العامة والتثقيف بأن اللاجئ ضحية يجب التعامل معه بشكل لائق من خلال إرساء قواعد التسامح والاحترام وقبول التنوع الثقافي، وضع سياسات وقوانين تحمي حقوق اللاجئين وتحد وتعاقب من ينشر خطاب الكراهية والتمييز والتدخل الفوري للحد من ذلك.

وعلى اللاجئ أن يعي ويفهم البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعادات والتقاليد للشعب المصري، تجنبًا لحدوث أي صدام، محاولًا قدر المستطاع الانصهار في هذا المجتمع المضياف بطبعه، وعدم الإضرار بالمصالح الاقتصادية للدولة والشعب المصري واحترام الخصوصية الثقافية والمكون الاجتماعي المصري.

- **تعداد اللاجئين المسجلين لدى مفوضية اللاجئين بمصر هو ٦٧٠ ألف لاجئ من ٦٢ جنسية، وهم:**
- **٣٨٧ ألف لاجئ من السودان**
- **١٥٦ ألفًا و٤٤٤ لاجئًا سوريًا**
- **٤٣ ألفًا من جنوب السودان**
- **٣٦٨١٣ من إريتريا**
- **١٨ ألفًا من أثيوبيا**
- **٨٦٧٧ من اليمن**
- **٨ آلاف من الصومال**
- **٥٦٨٣ ألفًا من العراق**
- **بضعة آلاف من ٥٤ جنسية أخرى**

- **الميثاق الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ٢٠١٨ م – الأمم المتحدة.**
- **يضع إطارًا لتقاسم المسؤوليات**
- **بأنه لا يمكن تحقيق حل مستدام لأوضاع اللاجئين دون تعاون دولي.**

اللاجئون في مصر

مصر تستضيف أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء في تاريخها

كتبت: كريستينا عادل

تستضيف مصر أعدادًا كبيرة من اللاجئين تقدر بعشرة ملايين وفق إحصائيات غير رسمية، وبعدد أقل من ذلك وفق إحصاء رسمي، جاءوا من أكثر من ٦٢ دولة، وخلال السنتين الماضيتين، أصبحت الجنسية السودانية هي الأكثر عددًا في اللجوء يليها الجنسية السورية تليها أعداد أقل من جنوب السودان والعراق وإريتريا واليمن والصومال وإثيوبيا.

منذ بدأ الاشتباك في السودان في إبريل ٢٠٢٣م، وأجبرت أعداد كبيرة من السكان على النزوح لمصر وباقي الدول المجاورة بحثًا عن الحماية والأمن والسلام.

تجدد الصراعات وانعدام الاستقرار السياسي

ارتفع عدد السوريين في مصر بشكل كبير من ١٢,٨٠٠ في نهاية عام ٢٠١٢م إلى أكثر من ١٥٣,٠٠٠ شخص في نهاية عام ٢٠٢٣م، ممثلين خلفيات اجتماعية واقتصادية ودينية مختلفة ومتنوعة، وفق أقل تقدير، نتيجة للأزمة في سوريا، فإن مصر تستضيف الآن أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في تاريخها.

في الوقت نفسه، دفع تجدد الصراعات وانعدام الاستقرار السياسي في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي وكذلك الاضطرابات في العراق واليمن آلاف الأشخاص من جنوب السودان وإثيوبيا والعراق واليمن إلى اللجوء لمصر. حتى ٢٠ يونيو ٢٠٢٤م، وصل عدد اللاجئين المسجلين إلى ٣٨٧,٠٧١ لاجئًا من السودان و١٥٦,٤٤٤ من سوريا و٤٣,٠٣١ من جنوب السودان و٣٦,٨١٣ من إريتريا و١٨,٤١٩ من إثيوبيا و٨,٦٧٧ من اليمن و٨,٠٤٦ من الصومال و٥,٦٨٣ من العراق وأكثر من ٥٤ جنسية أخرى.

ضرورة إيجاد حلول

مع تطور أعداد اللاجئين في مصر خلال السنوات الأخيرة، وتضارب الأنباء حول أعدادهم، أصبحت هذه القضية إحدى أبرز القضايا التي تشغل المصريين، فمع تفاقم الأزمة الاقتصادية في مصر وارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه المصري، تعالت الأصوات التي تشير إلى علاقة أزمة استقبال اللاجئين على الأراضي المصرية والزيادة الكبيرة في أعدادهم بتفاقم الأزمات الاقتصادية وارتفاع

الأسعار في البلاد، وضرورة عمل الحكومة على إيجاد حل لهذه المشكلة والتي تمس حياة المصريين يوميًا.

قال الدكتور سمير صبري، الخبير والمحاضر في عدد من الجامعات والمؤسسات الصناعية والاقتصادية، في تصريحات تليفزيونية، إنه بحسب منظمات دولية فإن أعداد اللاجئين في مصر والمهاجرين إليها سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة تعدى الـ٩ ملايين شخص، وهو رقم كبير جدًا ويُشكل نسبة لا يُستهان بها من عدد السكان الكلي في مصر.

أعداد السودانيين والسوريين في تزايد مستمر

كما أوضح سمير صبري أن أعداد السودانيين في مصر قبل الأزمة في السودان كان خمسة ملايين شخص، وهو الرقم الذي ازداد بشكل كبير مع بداية الحرب الدائرة في السودان قبل عام.

وأضاف "أعداد السوريين في مصر تتجاوز مليوني شخص جاءوا إلى مصر مع بدء الأزمة السياسية والحرب في سوريا، واستوطنوا فيها وزادت أعدادهم بشكل كبير نتيجة الزواج وتكوين الأسر، كما أن أعدادًا كبيرة منهم لا تنوي الرجوع إلى بلادها مستقبلًا".

تقنين الهجرة واللجوء

من جانبه، قال الدكتور محمد سالمان طايع، عضو اللجنة الاستشارية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، إن مصر لا تفرق أو تميز في الحقوق بين طالبي اللجوء أو المهاجرين المقيمين على أراضيها سواء من يملك أوراقًا ثبوتية أو من دخل البلاد بطريقة غير مشروعة، كما أنها تقدم خدمات لكل هؤلاء اللاجئين أو المهاجرين على أراضيها، غير أن هذا الأمر لا يمنع من فض الاشتباك ما بين فكرة موقع مصر بين أزمات سياسية وصراعات مسلحة، وفكرة تقنين هذه الهجرة أو اللجوء وضبط هذا الملف أمنيًا، لما له من ارتباطات مع الأمن القومي المصري والأمن المائي والغذائي.

تدقيق أعداد اللاجئين

كان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء المصري، قد كلف قبل أسابيع قليلة، بالتدقيق في أعداد اللاجئين أو "الضيوف" كما تسميهم الحكومة المصرية، مع حصر وتجميع ما تتحمله الدولة مقابل ما يتم تقديمه من خدمات

- **المنظمة الدولية للهجرة: ٤ ملايين سوداني مقيم بشكل كامل في مصر**
- **٣٧٪ من أعداد اللاجئين يعملون في وظائف ثابتة وشركات مستقرة**
- **الأكثر تواجدًا في مصر: السودانيون ثم السوريون**

في مختلف القطاعات "لضيوف مصر"، مشددًا على ضرورة توثيق مختلف جهود الدولة لرعاية هذه الملايين، بينما صرح رئيس الوزراء قبل أيام أن قيمة ما تدفعه مصر مقابل خدمات لهؤلاء المهاجرين على أراضيها تتجاوز الـ١٠ مليارات دولار سنويًا.

وترعى مصر عددًا كبيرًا من اللاجئين من مختلف الجنسيات والوافدين المقيمين من الأجانب، الذين تصل أعدادهم طبقًا لبعض التقديرات الدولية إلى أكثر من ٩ ملايين "ضيف ولاجئ" يمثلون نحو ١٣٣ دولة، يمثلون ٨,٧٪ من حجم سكان مصر أغلبهم من الجنسية السودانية والسورية، تليها أعدادًا أقل من جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا، واليمن، والصومال، والعراق وليبيا.

أرقام وإحصائيات

على الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية تفصيلية صادرة من مصر عن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السودانيين، إلا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) قدرتهم بـ٨٥ ألفًا و٩٩٥ لاجئًا وطالب لجوء من السودان، و٢٤ ألفًا و٧٠١ لاجئ وطالب لجوء من جنوب السودان، بحسب آخر إحصاء للمفوضية في ٢٠٢٣م.

قدَّرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة إجمالي عدد السودانيين المقيمين في مصر بنحو ٤ ملايين سوداني، يتمركز نحو ٥٦٪ منهم في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية ودمياط والدقهلية.

الجالية السودانية

متوسط أعمار اللاجئين المقيمين في مصر هو ٣٥ عامًا، مع نسبة متوازنة بين الذكور الذين يمثلون ٥٠,٠٤٪ والإناث الذين يقدّرون بنحو ٤٩,٧٪، ١٦ ألف سوداني عبروا الحدود إلى مصر منذ اندلاع الحرب، بحسب الخارجية المصرية.

غياب التخطيط

يقول الخبير الاقتصادي المصري، عبد النبي عبد المطلب، إن "البيانات التي تستند إلى حصر دقيق لأعداد المقيمين واللاجئين، تمنح الحكومة القدرة على تحديد الطريقة المثلى للتعامل مع هذا الملف".

لكن هذا لا يعني بالضرورة أن اللاجئين أو المقيمين كانوا السبب الرئيس في ارتفاع تكاليف المعيشة في البلاد، وفق ما يضيف عبد المطلب، مشيرًا إلى أن "غياب التخطيط فيما يتعلق باحتياجات السوق المصرية، بما في ذلك متطلبات اللاجئين أدى إلى ظهور بعض المشكلات".

في حوار مع فتاة سودانية:

المصريون طيبون..

وفي مصر تقدر أن تعيش بأقل الأموال

حوار – فريد إدوار

مثل كثيرين ممن اضطرتهم الحرب السودانية بين الجيش النظامي وقوات الدعم السريع إلى مغادرة بلدهم، قررت دعاء محمد، ابنة الثلاثين عامًا، خريجة كلية البنوك والمصارف، النزوح إلى مصر، مع بعض من أفراد عائلتها، دعاء تفتح لنا قلبها وتحكي لنا ما تعيشه منذ بدء الحرب وإلى الآن.

- دعاء.. متى جئتِ إلى مصر؟ وهل هي زيارتك الأولى؟

جئت إلى مصر في أول الحرب، وتحديدًا في شهر مايو عام ٢٠٢٣، وكانت المرة الأولى التي أرى فيها مصر في الواقع.

- ما الذي دفعكِ للرحيل عن السودان؟ ولماذا كانت مصر هي اختيار الأسرة؟

نحن من الخرطوم، عندما بدأت الحرب كنا المنطقة الأقرب للضرب، قرب عيد الفطر كان الضرب شديدًا ثم انقطعت الكهرباء، وبعدها انقطعت الاتصالات بيننا وبين أهلنا، وأصبح الوضع صعبًا، وكان لزامًا علينا الرحيل.

- **جئت إلى مصر في مايو ٢٠٢٣.. وأعيش مع أسرتي بالإيجار في شقة بمنطقة "فيصل".**
- **العمل هنا وقته طويل والراتب متدنٍّ.. وكثيرون يعتقدون أني مصرية نوبية.**
- **"مصر" عملت اللي عليها.. ويجب على السودانيين احترام قوانين البلد الذي يقيمون بها.**
- **أي "زول" ما يرتاح غير في بلده لكن البنية التحتية تدمرت بالكامل في السودان.**

ذهبت مع أسرتي إلى منطقة أخرى داخل الخرطوم اسمها أبو آدم، لم يكن الضرب قد وصل إليها بعد، اتفقنا أن نعيش هناك مؤقتًا حتى يتعدّل الوضع، بقينا هناك لمدة شهر، بعدها عاد الضرب مرة أخرى، فلم يكن أمامنا سوى الذهاب إلى "المنطقة الشمالية" أو الانتقال إلى مصر، وجاء القرار بالذهاب إلى مصر، لأن

لديَّ إخوة في التعليم والجامعات وأردنا استكمال تعليمهم، خرجنا من الخرطوم إلى القاهرة في رحلة صعبة استمرت ٧ أيام، ومنذ ذلك الوقت ونحن نعيش في شقة بالإيجار في منطقة فيصل بمحافظة الجيزة، وهي منطقة تضم أعدادًا كثيرة من السودانيين اللاجئين في مصر.

- ما أكثر ما شغل بالكِ خلال فترة الرحيل؟

كان ما يشغلني هو السؤال: هل سأرجع مجددًا إلى بلدي أم لا، كم المدة التي سأقيم فيها بمصر.. شهر أم ٦ أشهر أم سنة على أقصى تقدير.. لن يطول وجودنا في مصر.

- ماذا عن الأوضاع في مصر؟ وكيف صارت الأمور بعد ذلك؟

الحقيقة لم أجد وظيفة بسهولة في مصر، كنت أعمل في السودان موظفة في أحد المراكز التي تعلّم اللغة الإنجليزية وتعطي شهادات، هنا وجدت الوظائف قليلة والرواتب متدنية ووقت العمل طويل، فلم أعمل، وقرر إخوتي الخروج، أحدهم إلى السعودية والآخر إلى الإمارات، ونعيش على ما يرسلانه لنا من أموال.

- ما مميزات مصر من وجهة نظرك؟

مصر بلد جميلة وسياحية، وناسها طيبون، هنا أيضًا تستطيع أن تعيش بأقل أموال متاحة، ١٠٠ جنيه مصري يمكن أن تصرفها خلال يومك، أما المعيشة في السودان فإنها غالية، الرواتب هناك مرتفعة وكذلك المصروفات، في الشهر هناك نحتاج إلى ٦٠٠ دولار غير المدارس، هنا ٣٠٠ دولار تستطيع أن تعيش بهم بشكل لائق إلى حدٍّ ما، بالإضافة إلى أن تكلفة المدارس هنا متواضعة مقارنة بالسودان.

- ما أصعب الأشياء التي واجهتِها في مصر؟

الحقيقة لا أجد صعوبة في شيء، لأن مصر تشبه كثيرًا السودان، ولا أجد صعوبات بشكل عام هنا.

- كيف يتعامل معكِ المصريون؟

للوهلة الأولى يعتقدون أني نوبية، وعندما أبدأ في الحديث يعرفون أني سودانية من لهجتي.. المصريون طيبون ويعملون فترات طويلة وفي أكثر من وظيفة أحيانًا.

- ما رأيكِ في موقف القيادة السياسية المصرية بعد تدهور الأوضاع في السودان؟

الحقيقة أن مصر عملت اللي عليها، فتحوا لنا بلدهم واستقبلونا، ويجب علينا نحن أن نتأقلم على قوانين البلد التي نعيش فيها.

- أحيانًا تظهر خطابات الكراهية ضد السودانيين.. ماذا تودين أن تقولي عندما تصادفين شيئًا مثل هذا؟

خطاب الكراهية موجود بكثرة على شبكات "السوشيال ميديا" أما الشارع فلا أجد فيه أثرًا لخطاب كراهية، على العكس، المصريون يرحبون بنا كثيرًا.

- دعاء.. كيف ترين المستقبل؟

الحقيقة لن أقدر على مواصلة العيش في مصر لعدم تمكّني من إيجاد فرصة عمل مناسبة، أفكر في السفر إلى السعودية أو الإمارات، ربما السعودية الأقرب ووظائفها لا تقل على ٧ آلاف ريال شهريًا، الإمارات يكون راتبها أكبر لكن المنافسة بها عالية، أبحث منذ جئت إلى مصر عن وظيفة بحد أدنى ٣٠٠ دولار شهريًا ولا أجد، أقصى ما وجدت ٥ آلاف مصري، يعني ١٠٠ دولار فقط بالشهر.

- ماذا عن العودة إلى السودان؟

الصراحة هذا احتمال بسيط جدًا، حتى إذا خلصت الحرب فالبنية الأساسية تدمرت بالكامل، ما يصعب معه العيش في السودان، رغم أن أي "زول" ما يرتاح غير في بلده، لكن لدينا إخوة في التعليم، والناس الآن تفتش عن التعليم، والعمل، والاستقرار.

رغم الصعوبات..

اللاجئون يسطرون قصص نجاحهم بكثير من التحدي والأمل

• اعتمادًا على خبراتهم الطويلة.. أسسوا كيانات اقتصادية تحظى بثقة الجميع

محمد بربر

على الرغم من الصعوبات التي يواجهها اللاجئون منذ رحيلهم عن بلادهم، وعقبات الوصول إلى البلدان المستضيفة، إلا أن كثيرًا منهم يعيش في بيئة حضرية في مصر، خصوصًا بعد أن اندمجوا مع المجتمع وحققوا نجاحات لافتة وصنعوا قصصًا مُلهمة، حتى أنهم كسبوا ثقة الجميع، سواء على مستوى مجالات العمل أو المشاركة بفاعلية في أنشطة المنظمات العاملة في المجتمع المدني.

ويتركز غالبية اللاجئين في القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط وعدة مدن في الساحل الشمالي ومدن القنال- بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين- ويعتمد عدد كبير من اللاجئين وطالبي اللجوء على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية والحصول على الدعم الطبي أو النفسي- الاجتماعي.

٦٢ جنسية مختلفة في مصر

حتى نهاية أكتوبر المنقضي، استضافت مصر أكثر من ٦٧٠ ألف لاجئ وطالب لجوء مسجلين من ٦٢ جنسية مختلفة. وأصبحت الجنسية السودانية هي الأكثر عددًا يليها الجنسية السورية، تليها جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا، واليمن، والصومال، والعراق.

أزمات ومشكلات

تواصلت "رسالة النور" مع محمد أبو بكر، سوداني الجنسية، ويبلغ من العمر ٣٢ عامًا، ليؤكد أنه تعرض وأسرته لأزمات كبيرة بسبب

عمليات عسكرية قبل أن يصل إلى معبر أرقين الحدودي، موضحًا أن أولى الأزمات تمثلت في توفير إقامة والبحث عن عمل.

ويضيف أبو بكر "قدمت على منحة تعليمية في مجال الكمبيوتر، وكان لديَّ سابق خبرة يمتد إلى ثماني سنوات في بلدي، وبعدها تقدمت إلى وظيفة في شركة شهيرة تعمل في المجال ذاته، وفي خلال أربعة أشهر فقط كنت من الموظفين المتميزين، وحصلت على لقب الموظف المثالي في مسابقة تنظمها الشركة".

إلى جانب وظيفته، يدير الشاب السوداني منصة تعليمية عبر الإنترنت لتعليم دورات الكمبيوتر، ويوفر الكثير من البرامج التدريبية، مستعينًا بمدربين أكفاء وتحظى منصته بشهرة بين أبناء وطنه، كما نجح في جذب متدربين من دول عربية مختلفة.

يبيّن محمد أبو بكر "رغم عدم الاستقرار الذي شهدته في حياتي في الآونة الأخيرة، إلا أنني أحلم بالتفرغ لهذه المنصة وعقد شراكات مع جامعات ومراكز تدريب عالمية، وأسعى جاهدًا إلى تحقيق خطوات جادة في هذا المجال".

من الريف السوري إلى الإسكندرية

من الريف السوري جاء مازن مع عائلته، قبل ١٢ عامًا، ليستقر في مصر بعد تعدد سفرياتهم إلى دول أخرى، وبدأ رحلة إنشاء مطعم للمأكولات السورية في محافظة الإسكندرية، لم يكن الأمر سهلًا في بدايته، لكن الشاب الذي يبلغ من العمر ٤٠ عامًا، يشير إلى أن الحكومة المصرية وفرت الكثير من الدعم للسوريين، فضلًا عن تسهيل الإجراءات المتعلقة بالترخيص، لافتًا إلى أنه اعتمد على أبناء وطنه من السوريين في تشغيل المطعم، والذي مرّ بمراحل متعددة، وعقبات أبرزها ضعف الدعاية ولكن مع مرور الوقت حظي بثقة المصريين وأصبح لديه زبائنه الذين ينتظرون مواعيد الفتح.

سافر والد مازن قبل عامين إلى ريف حلب، حيث تقيم العائلة، لكن الشاب قرر أن يستقر في مصر، متمنيًا أن يواصل نجاحاته خصوصًا بعد أن افتتح رفقة شريك آخر فرعًا في محافظة دمياط والتي تعد من أبرز المدن التي تستضيف كيانات اقتصادية لسوريين خلال السنوات العشر الأخيرة.

مهندس يفتتح متجر معجنات سودانية

قصة شريف كذلك مُلهمة، فالشاب الذي كان يعمل رئيسًا لقسم تكنولوجيا المعلومات في أحد مستشفيات الخرطوم، اضطرته الظروف إلى مغادرة السودان، فقرر أن يتحدى الصعاب، مستعينًا بعمله في مجال الهندسة، فضلًا عن قيامه بأعمال تطوعية ضمن بعثة الأمم المتحدة في السودان وتيرفاند.

توجه الشاب إلى دارفور عندما اندلعت الحرب في الخرطوم في أبريل من العام الماضي. ومثل ملايين السودانيين، تغيرت حياته تمامًا، وقرر أن يرحل مع أسرته أملًا في النجاة من الظروف القاسية، مشيرًا إلى أنه اصطحب والدته وشقيقه الأصغر، في رحلة محفوفة بالمخاطر إلى مصر، وسُرقت مدخراتهم الضئيلة أثناء الرحلة، كما أن والدته كانت بحاجة إلى إجراء عملية قلب عاجلة مما جعله يعيش في ضغوط مالية.

وبينما كان يساعد في وقت سابق النازحين داخل بلده، أصبح الآن واحدًا منهم، وقرر الاعتماد على مهاراته وخبراته الطويلة كمهندس في تكنولوجيا المعلومات على أمل أن تساعده خبرته الواسعة في الحصول على وظيفة.

لكن اقتراح صديقه بافتتاح متجر صغير للأطعمة السودانية، جعله يفكر في الحصول على دورات في هذه الحرفة، وقرر إطلاق مشروعه التجاري الجديد، إذ يبيع المعجنات السودانية، شغوفًا بأن يحقق نجاحًا جديدًا، وقد عمل على تحويل منصته التجارية الإلكترونية في الوقت ذاته إلى منصة للتعريف بأخبار وقضايا أزمة اللاجئين في السودان، وتنظيم حلقات نقاشية لهم في الإسكندرية.

ورش للأثاث في دمياط

لم تختلف ظروف شريف كثيرًا عن باسم الذي جاء إلى مصر من ريف دمشق في العام ٢٠١٢م، بعد أن أصيبت أسرته وتضررت من أهوال الحرب، حتى تهدمت الكثير من المنازل المجاورة لمنزل عائلته، ولم يكن هناك أي مفر من أن يقرر أن يبيع ما تيسر بيعه من ممتلكات ليغادر إلى مصر، بعد أن سبقه صديقه.

وصل إلى مدينة دمياط الجديدة، بعد أن علم أنه يمكنه العمل في مهنته "النجارة"، مشيرًا إلى أنه استأجر شقة سكنية وبدأ رحلة البحث عن وظيفة تكفل له وأسرته ما يكفيهم من احتياجات، وعمل في عدد من مصانع الأثاث المنتشرة في المدينة الساحلية، قبل أن يعمل سائق سيارة للنقل، وفي العام ٢٠١٥م قرر أن يستقل بذاته، مستغلًا مهاراته في هذه الحرفة، وقرر أن يفتتح ورشة خاصة له في قرية مجاورة للمدينة، وحظي الرجل البالغ من العمر ٤٦ عامًا كذلك بثقة الزبائن وأصبح ينافس الأثاث الدمياطي، موضحًا أن الفروقات بسيطة للغاية بين الصناعة في القاهرة ودمشق، وحتى اليوم أصبح يمتلك ثلاث ورش يعمل بها العديد من السوريين والمصريين.

• في يونيو من العام الجاري، وصل عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى ٣٨٧٠٧١ لاجئًا من السودان و١٥٦٤٤٤ من سوريا و٤٣٠٣١ من جنوب السودان و٣٦٨١٣ من إريتريا و١٨٤١٩ من إثيوبيا و٨٦٧٧ من اليمن و٨٠٤٦ من الصومال و٥٦٨٣ من العراق وأكثر من ٥٤ جنسية أخرى.

• "تستضيف مصر مجتمعًا متنوعًا من اللاجئين وطالبي اللجوء؛ وتأتي الغالبية من بلدان تشهد أزمات طويلة المدى. تحافظ الحكومة المصرية على التزامها الثابت بضمان تلبية احتياجات جميع اللاجئين وطالبي اللجوء، بغض النظر عن جنسيتهم، مع تعزيز قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود أيضًا.

وتولي مصر أهمية كبيرة للعلاقة الثلاثية التي تسعى إلى تعزيز التعاون والتماسك بين الجهود الإنسانية والتنموية وجهود السلام".

السفير إيهاب بدوي
مساعد وزير الخارجية للشؤون المتعددة الأطراف والأمن الدولي

السياسات الحكومية
في مجال خدمة اللاجئين

• د. مصطفى مدبولي- رئيس الوزراء: إجمالي تكلفة الخدمات ١٠ مليارات دولار سنويًا

إعداد: أميرة عبد الفتاح
وأمنية فوزي

تُعتبر مصر واحدة من الدول المحورية في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، بالنسبة للاجئين، ويرجع ذلك لعدة أسباب؛ أهمها: الموقع الجغرافي؛ حيث تقع على مُفترق طرق بين "إفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا"، مما يجعلها وجهةً، وممرًا رئيسًا للعديد من اللاجئين الفارين من الصراعات في مناطق؛ مثل: سوريا، والسودان، وجنوب السودان، وإريتريا، وليبيا، بالرغم من أن مصر لم تكن طرفًا في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١م حتى ١٩٨١م، إلا أنها تستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين وطالبي اللجوء، وهذا ما يُسمى بـ"السياسة المفتوحة نسبيًا"، وتسمح السلطات المصرية بالوصول إلى الخدمات الأساسية؛ مثل: "التعليم، والرعاية الصحية"، رغم التحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

وتعمل مصر بشكل وثيق مع المُفوضية السامية للأمم المُتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وغيرها من المُنظمات الدولية؛ لتقديم الدعم للاجئين؛ حيث تُقدم خدمات؛ مثل: التسجيل، والحماية، والمُساعدة المالية، والتعليمية، ولذلك تلعب مصر دورًا إقليميًا مُهمًا في إدارة قضايا اللاجئين، حيث تُشارك في مُفاوضات وتحالفات تهدف إلى تحسين أوضاع اللاجئين

في المنطقة، وبالتالي تُمثل مصر نقطة محورية لاستقبال وإيواء اللاجئين، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في هذا السياق.

كما أنه لا يوجد مُخيمات رسمية للاجئين في مصر، لذلك تحتضن محافظات مصر كافة اللاجئين وبالأخص "القاهرة، والجيزة، والإسكندرية"، وتمنح الحكومة المصرية للاجئين المُسجلين، بطاقات إقامة مؤقتة، تُتيح لهم الإقامة بشكلٍ قانوني في البلاد، ولكن هذه الإقامة تحتاج إلى تجديد دوري.

الخدمات الاجتماعية وكيف يحصل عليها اللاجئون؟

توفر الدولة عددًا من الخدمات الاجتماعية للاجئين؛ منها: "التعليم"، فالأطفال اللاجئون في مصر يحق لهم الالتحاق بالمدارس الحكومية، لكنهم يواجهون تحديات؛ مثل: الحواجز اللغوية، والتمييز في بعض الأحيان، بالإضافة إلى "الرعاية الصحية"، فكل من يملك الإقامة لديه حق الوصول إلى بعض الخدمات الصحية الحكومية.

كما تدعم المُنظمات الدولية والمحلية مصر في ملف اللاجئين، وتقوم بتوفير المُساعدات لهم، بالإضافة إلى الدعم المالي المُباشر لبعض الأسر الأكثر ضعفًا، لكن هذه المُساعدات غالبًا ما تكون غير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية.

التحديات والمشكلات

كما يوجد العديد من التحديات والمشكلات الاقتصادية التي تواجه مصر، وهذا يؤثر على قدرتها الاستيعابية للاجئين، وتوفير الدعم الكافي لهم، كما أن البنية التحتية في مصر قد تكون غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة مع تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين، مما يشكل ضغطًا إضافيًا على الخدمات العامة، وبشكلٍ عامّ، تقدم مصر حماية قانونية لهم وتسمح بالبقاء في البلاد، لكن التحديات الاقتصادية والاجتماعية تجعل من الصعب على اللاجئين الوصول إلى مستوى معيشة لائق، مما يتطلب تدخلات مُستمرة من المُجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية.

الإطار القانوني لموقف اللاجئين في مصر

ومن جانبها، أقرت الحكومة المصرية مشروع قانون لجوء الأجانب، الذي يهدف لإجراء حصر رسمي لأول مرة عن أعداد اللاجئين في مصر؛ لتوفيق أوضاعهم خلال عام من إقرار اللائحة التنفيذية للقانون، ويرى مجلس النواب أهمية هذا القانون في إعداد قاعدة بيانات معلوماتية دقيقة عن أعداد اللاجئين في مصر وجنسياتهم وسبب اللجوء، بما يسهم في تقديم الدعم والمُساندة للمُستحقين، وفي الوقت نفسه، سداد مُستحقات الدولة عن الخدمات والموارد التي تُقدم لهم.

وفي أغسطس ٢٠٢٣م، قدّرت المُنظمة الدولية للهجرة، أعداد المُهاجرين الدوليين الذين يعيشون في مصر بـ٩ ملايين شخص، من ١٣٣ دولة، يتصدرهم السودانيون بـ٤ ملايين مُهاجر، والسوريون بـ١,٥ مليون، واليمنيون والليبيون بمليون مُهاجر.

مشروع قانون لجوء الأجانب

ومن جانبها، قالت سهام مصطفى، عضو لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، في تصريح لمجلة "رسال النور"، إن منطقة الشرق الأوسط شهدت عدم استقرار سياسي وأمني خلال الفترة الماضية، خاصةً بدول الجوار، مما دفع ملايين اللاجئين للنزوح إلى مصر، والتي استقبلتهم ومنحتهم كامل الدعم والمُساندة، دون تفرقة في المُعاملة، سواء بين جنسياتهم، أو بينهم وبين والمصريين أصحاب الدولة، وقدمت نموذجًا يُحتذى به في توفير الحياة الكريمة لغير المصريين.

وتابعت "سهام"، أن مصر استقبلت منذ اندلاع الاشتباكات في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع، ٢٠٠ ألف لاجئٍ سودانيٍّ، وفقًا لتصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ مُضيفة أنه وفقًا لإعداد القانون الذي يهدف إلى حصر أعداد اللاجئين ومعرفة جنسياتهم وسبب اللجوء، وكذلك توفيق أوضاعهم؛ لضمان تقديم كافة أوجه الدعم والرعاية للمستحقين، بالتعاون مع الجهات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين، أقرت الدولة أيضًا مشروع قانون لجوء الأجانب، الذي يتضمن إنشاء اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين، وستكون معنية بإعداد قاعدة بيانات عن الأجانب في مصر، بما يسهم في تقديم الدعم الإنساني لهم جميعًا، مع الحفاظ على الاعتبارات الأمنية والاقتصادية للبلاد، وستتبع هذه اللجنة رئيس مجلس الوزراء، الذي سيصدر قرار تشكيل أعضائها، على أن تتولى اللجنة إعداد تقريرًا بنتائج أعمالها كل ثلاثة أشهر.

كما أشارت أن مصر تقدم الدعم الكامل للاجئين، ولا تستخدمهم كورقة ضغط على المُجتمع الدولي، ولكن في الوقت نفسه، يجب أن يتم وضع إطار قانوني لتوفيق أوضاعهم بما يسهم في تقديم المزيد من التسهيلات للمستحقين منهم، سواء في الدراسة أو العمل، وغيرها من الأمور التي تكفل لهم حياة كريمة، بالإضافة إلى سداد مُستحقات الدولة عن الخدمات التي تقدم لهم، كما أن مصر لا تفرض رسوم إقامة مرتفعة على اللاجئين، في حين تفرض دول أخرى غنية، رسومًا مُماثلة مُرتفعة جدًا، مقابل الخدمات والموارد التي تقدمها لهم.

نص قانون لجوء الأجانب

واختتمت عضو لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، أن مشروع قانون لجوء الأجانب، ينص على التزام اللاجئون، وطالبي اللجوء، بتوفيق أوضاعهم طبقًا لأحكام القانون خلال عام من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية، ويجوز لرئيس الوزراء بعد موافقة المجلس، مد المُدة، لمُدة مُماثلة، وفقًا لبيان رسمي، ويتم تنفيذ إجراءات الترحيل لأي أجنبي من الأراضي المصرية وفقًا لما هو منصوص عليه في القانون، حال ارتكابه جريمة تستوجب الترحيل، أو عدم حصوله على الأوراق والمُستندات المطلوبة للإقامة بشكلٍ شرعي، وتُمارس ذلك دون تمييز بين جنسيةً وأخرى.

حصر تكلفة اللاجئين على مصر

الجدير بالذكر، أن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء المصري، كان قد كلف قبل ٣ أشهر، بالتدقيق لأعداد اللاجئين، مع حصر وتجميع ما تتحمله الدولة مُقابل ما تقدمه من خدمات، في مختلف القطاعات؛ لتوثيق مُختلف جهود الدولة لرعاية هذه الملايين؛ كاشفًا أن قيمة ما تدفعه مصر مقابل الخدمات التي تقدمها للاجئين على أراضيها يتجاوز الـ١٠ مليارات دولار سنويًا.

• عضو مجلس نواب

تكشف تفاصيل مشروع قانون لجوء الأجانب بمصر.

كيف تدعم منظمات المجتمع المدني اللاجئين في مصر؟

كتب: محمد وائل

تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من ٦٧٠ ألف لاجئ وطالب لجوء مسجلين من ٦٢ جنسية مختلفة في مصر، مع نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٣. كما تشير الإحصائيات نفسها إلى أن الجنسية السودانية الأكثر عددًا يليها الجنسية السورية، تليها أعداد أقل من جنوب السودان واريتريا وإثيوبيا، واليمن، والصومال، والعراق.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي خلال مشاركته في جلسة حوارية بشأن الوضع في قطاع غزة، على هامش أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي بالرياض على استضافة ٩ ملايين لاجئ في مصر، وهذا يكلف الدولة أكثر من ١٠ مليارات دولار سنويًا، وتتحمل الحكومة هذه التكلفة، على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها مصر.

الفرق بين اللاجئ والمهاجر والنازح

يفرق اللواء محمد عبد الواحد، في برنامج «حقك مع المشاكس»، المذاع عبر قناة «القاهرة والناس» بين اللاجئ والمهاجر، حيث إن المهاجر الذي جاء إلى مصر، فهو جاء طواعيةً، يسكن بها ويكون لديه ممتلكات، بينما اللاجئ وفقًا للاتفاقية الدولية للاجئين لعام ١٩٥١م لم يأت إلى مصر طواعيةً ولكنه تعرض إلى اضطهاد في دولته، سواء كان هذا الاضطهاد عرقيًا، أو دينيًا، أو غير ذلك، وأضافت الاتفاقية الإفريقية للاجئين عام ١٩٦٩م أن اللاجئ أيضًا هو من لديه تخوف من حروب وصراعات في دولته.

بينما مفهوم النازح يعني ذلك الشخص الذي فُرض عليه الهروب من بيته، ولكنه لم يعبر حدود وطنه إلى وطن آخر، ويعيش في مخيمات ومستوطنات بشرية داخل حدود وطنه.

أنواع منظمات المجتمع المدني في مجال اللاجئين

أوضح الدكتور أيمن زُهري، خبير السكان ودراسات الهجرة، في أحد مقالاته المنشورة في سلسلة دورية «آفاق اجتماعية»، والتي تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إن في مصر أربعة أنواع من منظمات المجتمع المدني في مجال اللاجئين، أولًا المنظمات الأهلية والوطنية، والتي يقصَد بها منظمات المجتمع

المدني المصرية والتي تشمل الجمعيات والمؤسسات المسجَّلة بوزارة التضامن الاجتماعي، والتي تنطوي تحت مظلة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وثانيًا المنظمات الأهلية الدولية، والتي تتعدد وتتداخل أنشطتها، وتعمل في مجال اللجوء بين منظمات أهلية دولية لها فروع في مصر، وبعض المؤسسات التطوعية، وثالثًا منظمات اللاجئين، والتي تُمثل حلقة وصل مهمة بين مجتمعات اللاجئين؛ إذ توفر لهم فرصة الالتقاء مجددًا بأبناء الوطن في الشتات، وتساعد اللاجئين على تجاوز صدمة اللجوء، ورابعًا المراكز البحثية، ومن خلالها يمكن لقضايا اللاجئين أن توضع تحت المنظار البحثي الأكاديمي؛ من أجل رصد وتحليل تلك القضايا من منظور أكاديمي للخروج بنتائج وتوصيات تستهدف عادة صانعي السياسات.

أنشطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الشريكة

تعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منظمة عالمية، تكرس عملها لإنقاذ الأرواح، وحماية الحقوق، وبناء مستقبل أفضل للأشخاص المجبرين على الفرار من ديارهم بسبب الصراعات والاضطهاد، كما إنها تقود الجهود العالمية لحماية اللاجئين، والمجتمعات النازحة قسرًا والأشخاص عديمي الجنسية.

وتأسست المفوضية، المعروفة رسميًا باسم مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠م، في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ من أجل مساعدة ملايين الأشخاص الذين خسروا منازلهم.

وهناك العديد من المنظمات الشريكة للمفوضية، ولتلك المنظمات فروع في مصر؛ من أجل مساعدة اللاجئين، ومن أبرز تلك المنظمات الآتي:

تير دي زوم

تقدم تير دي زوم المساعدة النقدية لتمكين الأطفال، والشباب، ومقدمي الرعاية الأكثر احتياجًا من الوصول إلى الرعاية الصحية الطارئة والخدمات الصحية المتخصصة، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وتقليل التعرض للعنف، وسوء المعاملة.

وفي عام ٢٠٢٢م تكمن أيضًا أنشطة المنظمة في تدعيم ٥٤٩,٢٠٠ طفل، وأعضاء مجتمعاتهم، وذلك من خلال مشروعات المنظمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكذلك تدعم منظمة «Terre des hommes» ٨ دول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك من خلال تقديم الدعم للأسر، كما تم تقديم الدعم لـ ٥,٥ مليون طفل، وتم تثقيف ١٩٤٠٠ شخص، حول الصحة والهجرة والوصول إلى العدالة والحماية.

وللمنظمة أنشطة وفاعليات عدة في مصر، وبدأت المنظمة أنشطتها في مصر منذ عام ١٩٨٣م، ومن أبرز إنجازاتها الأخيرة الآتي:

- تلقى ٢,٦١٤ مشاركًا جلسات معلومات للقادمين الجدد، ساعدت تلك الجلسات القادمين الجدد بسبب أزمة السودان في الحصول على معلومات دقيقة حول الخدمات والمتاحة، وسهلت التخطيط للحياة ودعم الوصول إلى الدمج في المجتمع.
- تلقى ٤٨ منظمة، يقودها اللاجئون، جلسات تدريبية، حول عملية التسجيل بوزارة التضامن الاجتماعي كجزء من برنامج شامل لبناء القدرات.
- تلقى ٩,٧٥٣ مشاركًا جلسات مجتمعية، تضمنت موضوعات عدة، مثل كيفية البقاء آمنًا في مصر؟ والصحة النفسية وإدارة المال، والوقاية من الاحتيال.
- مشاركة ١٢٠ شابًا وشابة من المجتمعات اللاجئة والمضيفة، في جلسات توجيه مهني لتوجيههم في المسارات الرقمية المناسبة.

ومن أبرز إنجازاتها في عام ٢٠٢٣م الآتي:

١٦,٨٩٠ طفلًا وشابًا استفادوا من الدعم النفسي والاجتماعي.

٢٤,٨٦٤ طفلًا وشابًا شاركوا في أنشطة تنمية القدرات لتطوير مهاراتهم.

٤,٤٤٢ طفلًا وشابًا وأسر وأفراد من المجتمعات المتأثرة بالهجرة، استفادوا من التدريب والاستشارات أو المشاركة في جلسات التوعية في عام ٢٠٢٣م.

٦٠,١٨٣ العدد الإجمالي للمستفيدين المباشرين من خدمات تير دي زوم في عام ٢٠٢٣م.

١,٠٧٧ طفلًا وشابًا تم إعادة تسجيلهم في خدمات التعليم الرسمية أو غير الرسمية في عام ٢٠٢٣م.

هيئة الإغاثة الكاثوليكية

تقدم المفوضية منحًا تعليمية من خلال هيئة الإغاثة الكاثوليكية، والتي تساعد في تمويل فرص التعليم في مصر في المدارس العامة والخاصة والمجتمعية، مثل برنامج الجسر، الذي يؤهل الطلبة الراغبين بالالتحاق بالمدارس الحكومية المصرية، والذي يعد مشروعًا لدعم التعليم للاجئين وطالبي اللجوء، بالإضافة إلى ذلك، تقدم هيئة الإغاثة الكاثوليكية أنشطة تعليمية متنوعة، مثل دروس اللغة العربية، والإنجليزية، وبرنامج المساعدة في الدراسة والتدريب المهني، كما تدعم الهيئة اللاجئين، وطالبي اللجوء المهتمين ببدء أو توسيع أعمالهم التجارية الخاصة؛ حيث إنها تقوم بنشر إعلانات من خلال صفحتها الرسمية عبر «فيسبوك»، حول التقديم في مشروع التعليم الفني والتدريب المهني للاجئين والمجتمعات المضيفة في القاهرة الكبرى، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز اللاجئين والشباب والمجتمعات المضيفة في القاهرة الكبرى بالمهارات اللازمة؛ من أجل العثور على فرص عمل مستدامة ولبدء أو توسيع المشروعات الصغيرة، ومؤخرًا نشرت الهيئة إعلانًا حول التقديم على خدمة التدريب المهني ببرنامج دعم سبل المعيشة، ويستهدف البرنامج اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمصريين بأنشطة التدريب المهني والفني التابعة لبرنامج "دعم سبل الإعاشة" وذلك بهدف تعزيز المهارات والقدرات في المجالات الآتية: المخبوزات، الحلويات، فن المكياج.

وهناك إنجازات أخرى عديدة للهيئة، حيث إنه وفقًا لتصريحات الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإغاثة الكاثوليكية «Sean Callahan»، لم يقم فريق CRS في مصر بتكثيف برامجه لمساعدة العدد المتزايد من اللاجئين من السودان والمنطقة فحسب، بل قاموا أيضًا بإنشاء مركز لوجستي محوري؛ من أجل توفير المساعدة المنقذة للحياة لغزة.

كاريتاس مصر

تقدم تلك المنظمة الدعم والمساعدة النقدية للاجئين وطالبي اللجوء الأكثر احتياجًا؛ حيث إنها تعد من أبرز المنظمات الشريكة للمفوضية، وتقدم كاريتاس أيضًا مبلغًا للمساعدة في حالات الوفاة، وخدمات لذوي الإعاقة وكبار السن وتقدم لهم المساعدات الطارئة والدعم المطلوب، وذلك في إطار مشروع خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة.

ولدى كاريتاس مكتب بالإسكندرية، يخدم مناطق شمال مصر، ويوجد لديها صفحة عبر «فيس بوك»؛ من أجل التواصل مع اللاجئين من جميع الجنسيات المسجلين.

كما يقوم مشروع الدعم المجتمعي لدى المنظمة، بتقديم الكثير من الخدمات مثل بناء القدرات، أنشطة فنية وثقافية ورياضية، ندوات توعية خاصة بالحماية، توعية اجتماعية، فعلى سبيل المثال وفقًا للصفحة الرسمية للمنظمة، فقد نجحت ورشة صناعة شنط الخرز التي أقامتها المنظمة مؤخرًا في مركزها المجتمعي، بسيدي بشر، وهدفت الورشة إلى تمكين الفتيات والسيدات من مجتمع اللاجئين من اكتساب مهارة جديدة، تمكنهن من الحصول على فرص عمل مناسبة من المنزل.

كما احتفلت المنظمة بيوم اللاجئ العالمي بمكتبة مصر العامة بمدينة المنصورة، حيث تضمن اليوم العديد من الأنشطة الترفيهية المتنوعة (حركية، تفاعلية، تنافسية)، من خلال مجموعة من شباب المتطوعين، وفي اليوم نفسه نظمت المنظمة ندوة توعوية حول الرعاية الصحية للاجئين، في إطار جهودها لتعزيز الوعي بحقوق اللاجئين في الحصول على رعاية صحة شاملة وآمنة، وقد شارك في الندوة خبراء في مجال الصحة العامة، وممثلون من المفوضية السامية.

ولدى كاريتاس فريق الدعم النفسي الاجتماعي، الذي يقدم العديد من الخدمات النفسية مجانًا، مثل جلسات التوعية، مجموعة دعم نفسي، جلسات فردية والمشورة، وتؤكد المنظمة على الحفاظ على سرية المعلومات.

ويوجد مراكز للتعليم التكنولوجي؛ من أجل تسهيل الحصول على التدريبات المجانية المُقدمة من منصة «كورسيرا»؛ حيث يتمكن اللاجئون القاطنون في منطقة العجمي من الحصول على خدمة إنترنت سريعة، وأجهزة كمبيوتر، وتقدم أيضًا كاريتاس تدريبات مرتبطة بالتوجيه الوظيفي، والتي تهدف إلى تعزيز المنافسة في سوق العمل المصري؛ حيث يركز المحتوى التدريبي على تعليم المتدربين وكيفية التسويق للمهارات الشخصية في سوق العمل.

الكنائس والجوامع

ومن جانب آخر تقوم الكنائس والجوامع في مصر بتقديم خدمات متنوعة للاجئين، ربما في مقدمتها الخدمات الدينية والروحية، بالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية، ودعم اندماجهم في المجتمع.

الإعلام
وقضايا اللاجئين

- ما الذي تكشفه الأبحاث عن تغطية الإعلام لقضايا اللاجئين؟
- بين الشفقة والاستغلال: كيف تؤثر تغطية الإعلام على مصير اللاجئين؟
- كيف يصنع الإعلام من اللاجئين أبطالًا أو أرقامًا؟
- دراسات تكشف: كيف تغطي وسائل الإعلام قصص اللاجئين؟

تقرير: هبة جلال

تُعتبر تغطية قضايا اللاجئين في الإعلام تحديًا معقدًا يتطلب نهجًا متعدد الأبعاد، فيجب العمل على تقديم تغطيات إعلامية أكثر دقة وإنسانية تُساهم في بناء مجتمعات أكثر شمولية وتسامحًا، فقد تحول اللاجئون مع توالي الأزمات وتصاعد الصراعات إلى رموز معاناة إنسانية تتجلى قصصهم في صور ومقاطع فيديو تنتشر بسرعة فائقة عبر وسائل الإعلام المختلفة، مما جعلهم حاضرين بقوة في وجداننا. ولكن، هل يقتصر دور الإعلام على نقل المعاناة؟ أم أنه يمكن أن يكون أداة للتغيير والتحول؟

أهمية الدراسات الإعلامية حول اللاجئين

حظيت قضية اللاجئين باهتمام كبير من قبل الباحثين والإعلاميين على حد سواء، فتسعى الدراسات الإعلامية إلى فهم كيفية تغطية وسائل الإعلام لقضية اللاجئين، وكيف تؤثر هذه التغطية على الرأي العام والسياسات المتعلقة باللاجئين وشكّل ذلك أهمية كبيرة لهذه الدراسات ومنها:

فهم التمثيل الإعلامي: تساعد هذه الدراسات على فهم الكيفية التي يتم بها تمثيل اللاجئين في وسائل الإعلام، وما إذا كان هذا التمثيل دقيقًا وعادلًا أم أنه مشوَّه ومبني على صور نمطية.

تأثير الإعلام على الرأي العام: كيف تؤثر التغطية الإعلامية على مواقف الجمهور تجاه اللاجئين، وما إذا كانت تساهم في تعزيز التعاطف أو الخوف والعداء؟

العلاقة بين الإعلام والسياسة: حيث العلاقة بين التغطية الإعلامية لقضية اللاجئين وصنع القرار السياسي، وكيف يمكن للإعلام أن يؤثر على سياسات اللجوء والهجرة؟

التحديات التي تواجه الدراسات الإعلامية

تعتبر الدراسات الإعلامية حول اللاجئين أداة مهمة لفهم هذه القضية المعقدة، وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها تواجه العديد من التحديات منها:

تعقيد القضية: حيث تتضمن عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

نقص البيانات: قد يكون من الصعب الحصول على بيانات دقيقة وموثقة حول تغطية وسائل الإعلام لقضية اللاجئين.

التحيز الإعلامي: قد يكون هناك تحيز في تغطية وسائل الإعلام لقضية اللاجئين، مما يؤثر على نتائج الدراسات.

وهناك محاور رئيسية مشتركة في كافة الرسائل أبرزها..

الصور النمطية:

اللاجئ كضحية: غالبًا ما يتم تصوير اللاجئين كضحايا ضعفاء بحاجة إلى المساعدة، مما قد يؤدي إلى تعزيز الرغبة في تقديم المساعدات الإنسانية.

اللاجئ كتهديد: في بعض الأحيان، يتم تصوير اللاجئين على أنهم تهديد للأمن القومي والاقتصاد، مما قد يؤدي إلى زيادة الخوف والعداء تجاههم.

اللاجئ كفرصة: في بعض الحالات، يتم تصوير اللاجئين كقوة عاملة يمكنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى تغيير النظرة السائدة تجاههم.

تأثير وسائل الإعلام المختلفة

التلفزيون: يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الرأي العام، حيث يقدم صورًا مباشرة عن معاناة اللاجئين.

الجرائد والمجلات: تقدم تحليلات أعمق لقضية اللاجئين، ولكنها قد تكون أكثر عرضة للتحيز.

وسائل التواصل الاجتماعي: أصبحت منصة مهمة لنشر الأخبار والآراء حول قضية اللاجئين، ولكنها تسهل انتشار المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة.

العلاقة بين الإعلام والسياسة

تأثير الإعلام على السياسات: كيفية تأثير التغطية الإعلامية على صياغة السياسات المتعلقة باللاجئين، وكيف يمكن للإعلام أن يدفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات إنسانية؟

تأثير السياسات على الإعلام: كيف تؤثر السياسات الحكومية على تغطية وسائل الإعلام لقضية اللاجئين، وكيف يمكن للحكومات أن تمارس ضغوطًا على وسائل الإعلام لتغيير تغطيتها؟

الثقافة والتغطية الإعلامية:

تدرس هذه الدراسات كيف تؤثر القيم الثقافية والاجتماعية على الطريقة التي يتم بها تغطية قضية اللاجئين في مختلف البلدان. وهناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت قضية اللاجئين والإعلام، ومن بين الأمثلة:

دراسات حول تغطية أزمة اللاجئين السوريين: تناولت كيفية تغطية وسائل الإعلام الغربية والعربية لأزمة اللاجئين السوريين، وكيف أثرت هذه التغطية على الرأي العام والسياسات المتعلقة باللاجئين.

دراسات حول تأثير الصور النمطية على الرأي العام: تحاول فهم كيف تساهم الصور النمطية التي يتم تداولها في الإعلام عن اللاجئين في تشكيل مواقف سلبية تجاههم.

دراسات حول دور وسائل التواصل الاجتماعي: تبحث في دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار والمعلومات عن اللاجئين، وكيف تساهم هذه الوسائل في تعزيز التضامن أو نشر خطاب الكراهية.

دراسات حول تأثير اللغة المستخدمة في التغطية الإعلامية: تحلل الكلمات والعبارات التي تستخدمها وسائل الإعلام في تغطية قضية اللاجئين، وكيف تؤثر هذه اللغة على تكوين الرأي العام.

وفيما يلي ملخص لأوراق بحثية تناولت قضية اللاجئين:

دراسة بعنوان "دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الأردنيين نحو قضية اللاجئين: قضية اللاجئين السوريين نموذجًا" لآيات وليد أحمد أبو العون. وكانت أبرز نتائج الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي هي الأكثر اهتمامًا بمتابعة قضايا اللاجئين، يليها المواقع الإخبارية، بينما كانت أقل وسيلة إعلامية أردنية هي الصحف المحلية، وهناك مستوى مرتفع من الاهتمام بمتابعة ما تقدمه وسائل الإعلام الأردنية من موضوعات تتعلق باللاجئين السوريين، وأن أعلى درجة اهتمام عند حدوث خطر يتعلق بهم، يليها عند صدور قرارات حكومية تتعلق بهم، وأقل درجة اهتمام عند حدوث نزوح لأعداد كبيرة منهم داخل الأردن، كما أن هناك متوسط من التصور الذي تساهم وسائل الإعلام الأردنية بما تقدمه من معلومات عن اللاجئين السوريين في تكوينه، وأن أعلى تصور تساهم وسائل الإعلام الأردنية بما تقدمه من معلومات عن اللاجئين السوريين في تكوينه هو عن الخدمات التي تقدمها الحكومة الأردنية للاجئين السوريين، يليه عن السلوكيات الإيجابية للاجئين السوريين داخل الأردن، في حين كان أقل تصور هو عن موقف الدول العربية تجاه اللاجئين السوريين.

وقدمت الباحثة نسرين حسام الدين دراسة بعنوان "أطر التغطية الصحفية المصورة لقضايا اللاجئات والنازحات في الصحافة العربية الدولية". وأشارت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالأفكار الرئيسية للصورة إلى اعتماد صحف الدراسة على الأفكار المرتبطة بالاحتياجات الأساسية للفرد كالحاجة للشعور بالأمن والحاجة للغذاء، كما اهتمت صحف الدراسة بتقديم أوضاع اللاجئات والنازحات في إطار الاهتمامات الإنسانية، وتصدرت فكرة الحاجة للأمن حيث يتسق هذا الإطار والفكرة مع طبيعة اللاجئات والنازحات كنساء في حاجة لتوفير الأمان، الذي يقيهن التعرض لمخاطر الخطف والسبي وأشكال العنف المختلفة كالاغتصاب والحمل والإجهاض القسري والوصم، كما تصدرت الشخصيات السياسية كقوى فاعلة في الصورة الصحفية المنشورة بصحف الدراسة والتي اعتمدت في أدوارها على ردود الفعل ووصف دورها بالسلبية حيث كان الأحرى أن تأخذ القوى السياسية زمام المبادرات لحل الأزمات إلا أنها اكتفت بالتحرك الذي يعقب الحدث أو الأزمة، كما جاء حجم تواجد اللاجئات والنازحات بوجه عام في صحف الدراسة كجماعة متوسطة من ٤:٥ أفراد تمثل أسرة أو مجموعة قليلة لا تملك القوة لاتخاذ فعل في حين تصدرت النساء السوريات هوية اللاجئات في مختلف البلدان واللاتي بدت مشاعرهن ما بين السلبية وغير الواضحة، بما يشير لحالة التشتت والتخبط التي تعرضن لها أثناء فرارهن من بلدهن بحثًا عن الملجأ الآمن، وجاءت عناصر الصور المنشورة في صحف الدراسة من خلال نشر صور موضوعية والاعتماد على اللقطات المتوسطة والتعليق على الصور.

وقدمت الباحثة نجوى إبراهيم سيد دراسة بعنوان "خطاب الكراهية والتحريض ضد اللاجئين في مصر على موقع تويتر.. دراسة تحليلية"، وكشفت نتائج هذه الدراسة عن تنوع وتعدد الاستمالات العاطفية التي استند إليها خطاب الكراهية ضد اللاجئين في التغريدات محل الدراسة، فقد تصدر في هذه الاستمالات عرض وجهة النظر الواحدة بنسبة ٣٨,٧٪ ثم الترهيب بنسبة ١٥,٣٪، ثم التعميم بنسبة ٧,٥٪، ثم تقديم استمالات عاطفية وطنية بنسبة ٦,٧٪، وأخيرًا استخدام أساليب إنشائية بلاغية بنسبة ٩,٠٪، وكشفت أيضًا عن نموذج متكامل لخطاب الكراهية الذي يفقد مواقع التواصل الاجتماعي السمة الرئيسية التي أنشئت من أجلها، فبدلًا من أن تكون هذه المواقع للتواصل الاجتماعي فإذا بها تنقلب إلى مواقع للتنافر واللاتواصل، فقد قدم الخطاب صورة نمطية سلبية عن اللاجئين وخلق مناخًا مُعاد للاجئين في مصر، كما كشفت النتائج عن لغة عنصرية ومهينة تجاه اللاجئين واستخدام متكرر للأطروحات والاستمالات التي تشجع المواقف المُعادية والتمييزية تجاههم وإظهارهم على أنهم مجرمون ومرضى محتملون يستنزفون الموارد الاقتصادية ويقوضون معايير الثقافة والتقاليد السائدة في المجتمعات.

د. سامية قدري

«أجيال العصر الرقمي»

"إن هؤلاء الأولاد الذين يدخلون تجديدًا في ألعابهم سيكونون مما لا يُمكن تجنبه أن ينموا رجالًا ذوي طابع آخر، غير طابع أولاد عصور سالفة. وإن التغيير الذي طرأ على نفوسهم سيؤدي إلى طلب نوع مختلف من الحياة، وذلك سيؤدي إلى اشتهاء نظم وقوانين مُختلفة".

أفلاطون، كتاب القوانين

(٦)
تابع سمات أجيال ما بعد الألفية (ب)

• **القدرة على تغيير نمط العمل**، تُشير الأدبيات المُتعلقة بجيل Z إلى أن مُمثلي هذا الجيل يرغبون في تحقيق مسار مهني مُذهل وسريع، فمن الصعب عليهم مواجهة برؤية التطوير المهني طويل الأمد بخطوات صغيرة. فهم الأشخاص الذين يبحثون عن وظيفة، ليس فقط في محيطهم الأقرب، بل في جميع أنحاء العالم، ويساعدهم في ذلك سماتهم المميزة في سرعة التنقل وإتقان اللغات الأجنبية. كما أنهم لا يهتمون بالاستقرار في العمل؛ يغيرون مكان عملهم بسهولة ويبحثون عن التنوع والهروب من الروتين. يولون أهمية للعمل الخاص لأنه يمنحهم استقلالية. وقد سهلت سرعة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تطلعات الشباب من هذا العمل عن بُعد في كل مكان في العالم. كما أفرزت النقلة المعلوماتية نمطًا اقتصاديًا جديدًا له خصائصه ووسائله (الاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية) توفير فُرص عمل لملايين الشباب حول العالم، من خلال التوظيف عبر منصات التواصل الاجتماعي Recruitment Social

مثل موقع Linkedin بالإضافة إلى فُرص العمل التسويقية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كصناع المحتوى (بلوجرز)، والأنشطة التي تُصنف أعمالًا حرة: كتعليم اللغة، الطهي، الرسم، تقديم الإرشادات الصحية، توثيق أحداث الحياة اليومية... إلخ. ففي نتيجة لمعهد ماساتشوستس للأبحاث إنه من المتوقع أن يُستخدم المستهلكون المساحات الرقمية لـ٥٠-٧٠٪ من أنشطتهم الاقتصادية اليومية، ومن المتوقع أيضًا أن تزيد التكنولوجيا الرقمية من وقت الفراغ نتيجة تحويل الأعمال المنزلية أوتوماتيكيًا وتقليل وقت التنقل.

• **التعليم عن بعد**، تتجه الأجيال الرقمية بشكل واضح ومُتزايد إلى التعليم عن بُعد أو التعليم الافتراضي، سواء بإرادتها أو تحت رغبة بعض الحكومات في التحول الرقمي في مجال التعليم. وقد ساهمت فترة العزل المنزلي أثناء جائحة كورونا في ترسيخه كآلية للتعليم حيث وجدت بعض الحكومات والمؤسسات التعليمية الفرصة سانحة لتخطي العقبات التي تواجه العملية التعليمية في بلدانهم. وعلى الرغم من بعض المزايا التي يخلقها هذا النوع من التعليم، إلا أنه سيخلق مزيدًا من العزلة لدى الطلاب وفقدان القدرة على العمل داخل فريق أو جماعة، كما سيقلص التنافسية بينهم، وهي العملية الأساسية التي تنميها وتؤكد عليها العملية التعليمية؛ فالوجود داخل قاعات الدرس بالمدارس والجامعات هو الذي يوفر التفاعل، والتنافسية، والجدارة، والقدرة على الإنجاز، والتواصل الفعال بين التلاميذ، وبينهم وبين مُعلميهم. ناهيك عن المُشكلات التي تتعلق بالتركيز والانتباه، التي ستؤثر بدورها على القدرة على تحصيل المعرفة. فالقدرة على الصبر والتحمل، التي يخلقها التعليم المؤسسي، سوف تتآكل مُقارنة بالأجيال السابقة. وفي هذا الصدد يُشير باومان، في صدد حديثه عن الشر السائل: "أن منظومة التعليم الحديثة مُهددة بسبب فيض المعلومات ذات الطابع الجزئي وغير المُعتمدة على التراكم، فليس من المطلوب من باحث عن فرصة عمل اليوم مجموعة من المعارف المُتخصصة والدقيقة، ليس المطلوب قدرتك على التذكر، بل مهارة النسيان والتفكيك". ويضيف بقوله: "أعوض عن ثقافة المُراكمة والتعلم، هُناك ثقافة انسلاخ وانقطاع ونسيان". هذا علاوةً على أن التعليم عن بُعد سيزيد من أعباء الوالدين من حيث متابعة المواقع التي يزورها الأبناء ومُراقبة المحتوى الذي يتعرضون له، مما سيدفع إلى إعادة تشكيل العلاقة بين أفراد الأسرة، خاصةً الوقت الذي سيخصصه الآباء لمشاركة الأبناء عملية التنشئة الرقمية التي تفرضها عملية التعلم عن بعد. هذا بالإضافة إلى المشكلات الجيلية التي ستظهر لدى الأسر التي لا يتوفر فيها للوالدين معرفة مناسبة بالتطورات السريعة، أو إمكانية الوصول إلى وسائل التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم سيظل حجم التباين في المعرفة الرقمية عائقًا أمام تحقيق الغاية من التعليم عن بُعد.

• **تشتت الهوية**، تُعد قضية الهوية وما يرتبط بها من قضايا كالدين، واللغة، والقيم المجتمعية... وغيرها من أهم القضايا التي تتعرض لتغييرات مهمة من منظور الأجيال الشبابية لا سيما في مجتمعاتنا العربية؛ ذلك لأن الانفتاح اللا محدود الذي يتحرك فيه أبناء هذه الأجيال يؤدي إلى تسرب أفكار جديدة بصورة لم تكن مُتاحة من قبل، وهو تسرب تعجز عن صده كافة إجراءات الحذر التقني وطرق التنشئة المضادة التي قد تلجأ إليها بعض المجتمعات. فقد أكدت العديد من الدراسات، أن جيل Z على وجه التحديد في المجتمعات العربية لا يعبأ كثيرًا بالمؤثرات الجغرافية والحضارية والتاريخية مُقارنة باهتمامه بتكنولوجيا الاتصالات عبر شبكة الإنترنت. فجيل Z يُعرف "بالمواطن العالمي" الذي يتجاوز الحدود السياسية ويتشارك مع نظراته في مُختلف المُجتمعات في الكثير من الاهتمامات فيما يولد لديه هوية عابرة للحدود ومنظومات القيم التقليدية التي خبرها في مجتمعه، الأمر الذي يقوده إلى تجانس هذا الجيل بدرجة أكبر من الأجيال التي سبقته. ورغم ذلك ومن المتوقع أن يحدث تشتت في الهوية نتيجة التناقض بين الثقافات العالمية التي بات الشباب يؤمن بها، وبين الثقافة التقليدية التي نشأ وتربى عليها. وأود أن أُشير في هذا السياق. إلى أن السياق السياسي والثقافي المُضطرب الذي شهدته بعض الدول العربية. أدى إلى حالة من التشوش وعدم المعيارية (حالة الأنومي الذي أشار إليها عالم الاجتماع الفرنسي أميل دور كايم) أفقدت لغة الكثير من أبناء هذا الجيل في الثوابت التي آمنت وتشبث بها الأجيال السابقة في المنطقة العربية.

يسري مصطفى

النساء والعمل المنزلي

لا زالت النظرة إلى ما تقوم به النساء من أعمال منزلية تعتبر أن هذه المجهودات اليومية الهائلة مصنفة في خانة الالتزام الطبيعي وليس العمل. وعندما نقول "المرأة العاملة" فهذا يعني المرأة التي لديها وظيفة، أي وظيفة، بخلاف العمل المنزلي وربما بخلاف عملها في القطاع غير الرسمي. وهذا الوصف لا يستخدم عادة مع الرجال فلا نقول كثيرًا "الرجل العامل" إلا إذا كان ضمن الفئة المسماة "عمال" ونقول فقط "عامل"، لأن عمل الرجل غالبًا ما يكون له وصف محدد مثل: رجل القانون، رجل السياسة، رجل الدين أو حسب نوع الوظيفة.

ومع ذلك فقد شهدت السنوات الماضية نقاشات واسعة وخاصةً من قِبَل جماعات حقوق النساء وبعض الهيئات الدولية، بشأن العمل المنزلي الذى تقوم به النساء بوصفه نوعًا من العمل غير المنظور أو المحسوب لا على المستوى العائلي أو على المستوى القومي. والكل يعلم أن ثمة جهودًا هائلة تقوم بها النساء داخل الحيز الخاص على صعيد الأسرة أو العائلة. كما أن عمل المرأة سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي لا يعني أنهن يتحررن من أعباء العمل داخل المنزل، بل يكون على المرأة أن تبذل جهودًا مضاعفة من أجل التوفيق بين العملين. ونجد دائمًا شكاوى، غير منظورة، من قبل غالبية النساء اللاتي يعملن داخل وخارج المنزل

من الإرهاق والمشقة، وتأثيرات ذلك الصحية والنفسية عليهن، بل إن البعض منهن، وخاصة الفقيرات، يتعرضن للعنف بدعوى التقصير سواء داخل المنزل أو خارجه.

وعلى الرغم من الأعباء والمشقة التي تتحملها النساء "العاملات"، إلا أن الحل السهل الذي طالما سمعناه هو عودة المرأة للمنزل بوصفه مكانها الطبيعي، وهذه الأصوات آخذة في التراجع على أي حال، لأن الواقع أثبت أن هذا الحل سهل لأنه وهمي. ففضلًا عن أن هذه الدعوات بطبيعتها تتجاهل عمل النساء داخل المنزل لأنه وببساطة مكانها الطبيعي، فإنها تنكر حق النساء في العمل كحق أساسي. وهو حل وهمي بسبب أن عودة المرأة للمنزل لم يعد ممكنًا. فبالنسبة لمن يعملن أعمالًا مناسبة لهن ولطموحاتهن لن يتراجعن عن حقهن المشروع في هذا العمل، أما من هن أقل حظًا أي من يزاولن أعمالًا لا يرضين عنها فإن الأمر بالنسبة لهن ليس اختيارًا لأن العمل غير المرغوب فيه هو جزء لا يتجزأ من المسؤوليات التي باتت تقع على عاتق النساء وبشكلٍ متزايدٍ. ونتيجة الضغوط الواقعة على الأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل فليس لدى النساء "العاملات" ترف التفكير في ترك العمل والاكتفاء بالعمل المنزلي، فأعباء المعيشة باتت قاسية. يضاف إلى ذلك مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، وهو أنه نتيجة تحلل شبكات التضامن الاجتماعي التقليدية، فإن عمل المرأة بات يشكل لها نوعًا من الأمان المالي والشخصي، حتى لو كان الدخل قليلًا.

وانطلاقًا من الحق والواقع فقد برزت أصوات تطالب بأن يدخل العمل المنزلي غير المنظور، وخاصةً بالنسبة للنساء الفقيرات، ضمن الحسابات القومية، لأنه جهدٌ تم بذله ليس فقط لصالح الأسرة ولكن لصالح المجتمع ككل. يضاف إلى ذلك أن كثيرًا من النساء، وخاصةً في المراحل العمرية المتقدمة، وعلى الرغم مما قدَّمنه للأسرة وللمجتمع، يعشن أوضاعًا أقل ما يقال عنها إنها لا إنسانية ومهينة بكل المقاييس. ولا شك أن المساواة تقتضي أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في إعمال الحق في الضمان الاجتماعي وتحقيق مستوى معيشي لائق للمواطنين كافةً رجالًا ونساء، ومن ذلك اعتبار العمل غير المنظور الذى تقوم به النساء كعمل يكفل لهنَّ الحق في الضمان الاجتماعي.

لا شك أن مثل هذه الدعوات تتَّسم بأهمية اجتماعية وإنسانية وأخلاقية، فالأوضاع المهينة التي تعيشها النساء الفقيرات في المجتمع تحتم على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها من أجل تحسين الأوضاع المعيشية لمواطنيها. وكما هو معروف ومتعارف عليه فإن تحقيق الأمن المالي للنساء ينعكس بشكل إيجابي على تماسك المجتمع ككل، حيث تلعب النساء دورًا مهمًّا في تحقيق التوازن الاجتماعي، وكثير من النساء كبيرات السن، يواصلن العمل من أجل تحقيق التماسك الأسرى، وتحمل المسؤولية ليس فقط إزاء الأبناء ولكن إزاء الأحفاد كذلك. وبالتالي فإن المسألة لا تنطوي على أي منافسة بين الرجال والنساء، لأن المطالبة بحق المواطنين رجالًا ونساء في الضمان الاجتماعي هو شرط أساسي، ولكن ما أردنا أن نلفت النظر إليه هو أن هناك أعمالًا غير منظورة، ولأنها كذلك فإنها دائمًا ما تكون خارج الحسابات المالية والإنسانية والأخلاقية.

مصر.. أمن وسلام وترحيب

كيف تدعم
منظمات المجتمع المدني اللاجئين في مصر؟

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة

التليفون: 002 02 2262 1425 /6/7/8

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org

/ceoss